

فهرس المحتويات

تقديم ومقدمة 3

المحور الأول

المسؤولية الجنائية للأطباء

■ المسؤولية الجنائية للطبيب - قراءة في بعض الجرائم التقليدية والحديثة 9

مقدمة 9

المبحث الأول: المسؤولية الجنائية للطبيب في ظل بعض الجرائم التقليدية 11

المطلب الأول: الخطأ الجنائي الطبي 11

الفقرة الأولى: تعريف الخطأ الطبي 12

الفقرة الثانية: صور الخطأ الطبي غير العمدى 16

الفقرة الثالثة: ملاحظات حول التشريع المغربي المتعلق بالخطأ الطبي 21

المطلب الثاني: جريمة الإجهاض 23

الفقرة الأولى: السلوكيات المجرمة المرتبطة بفعل الإجهاض 23

الفقرة الثانية: ملاحظات حول التشريع المنظم لمسؤولية الطبيب عن فعل الإجهاض ... 25

المطلب الثالث: عدم تقديم المساعدة لشخص في خطر 27

الفقرة الأولى: العناصر المادية والمعنوية لجريمة عدم تقديم المساعدة

لشخص في خطر 28

الفقرة الثانية: ملاحظات حول التشريع المنظم لمسؤولية الطبيب الجنائية

عن عدم تقديم المساعدة لشخص في خطر 31

المطلب الرابع: صنع شهادة تتضمن إقرارا كاذبا 32

الفقرة الأولى: الركن المادي في جريمة منح شهادة تتضمن إقرارا كاذبا 32

الفقرة الثانية: الركن المعنوي في جريمة صنع شهادة تتضمن إقرارا كاذبا 33

المطلب الخامس: إفشاء السر الطبي 34

الفقرة الأولى: العناصر القانونية لجريمة إفشاء السر الطبي 35

البند الأول: أركان جريمة إفشاء السر المهني الطبي.....	36
البند الثاني: الأحوال المبررة لإفشاء السر الطبي.....	38
الفقرة الثانية: ملاحظات حول النص التشريعي المتعلق بتجريم السر المهني الطبي....	41
المبحث الثاني: المسؤولية الجنائية للطبيب عن بعض الجرائم المستحدثة	
في المجال الطبي	43
المطلب الأول: المسؤولية الجنائية للأطباء عن أخذ الأنسجة البشرية وزرعها	44
الفقرة الأولى: الأحكام العامة المتعلقة بأخذ الأعضاء والأنسجة وزرعها	44
البند الأول: نطاق وحدود عملية التبرع بالأعضاء والأنسجة البشرية وأخذها وزرعها.....	45
البند الثاني: شروط صحة التبرع بالأعضاء والأنسجة من الأحياء والأموات.....	47
أولاً: الشروط المطلوبة لأخذ الأعضاء والأنسجة من الأحياء	47
ثانياً: الشروط المطلوبة لأخذ الأعضاء والأنسجة من الأموات.....	48
الفقرة الثانية: المقتضيات الزجرية في القانون رقم 16.98	50
البند الأول: الجنايات المنصوص عليها في القانون رقم 16.98	50
أولاً: جريمة أخذ عضو من أعضاء إنسان حي لغرض غير علاجي أو علمي.....	50
ثانياً: جريمة أخذ عضو من أعضاء شخص راشد دون موافقته أو بعد التراجع عنها.....	51
ثالثاً: أخذ عضو من قاصر حي أو راشد حي يخضع لإجراءات الحماية القانونية.....	51
رابعاً: أخذ عضو بشري من شخص لم تثبت وفاته بصفة قانونية.....	51
خامساً: استيراد أو تصدير أعضاء بشرية دون ترخيص من الإدارة.....	52
البند الثاني: الجناح المنصوص عليها في القانون رقم 16.98	52
أولاً: الجناح المنصوص عليها في المادة 30 من القانون رقم 16.98	53
ثانياً: الجناح المنصوص عليها في المادة 31 من القانون رقم 16.98	53
ثالثاً: الجناح المنصوص عليها في المادة 36 من القانون رقم 16.98	54
رابعاً: الجناح المنصوص عليها في المادة 37 من القانون رقم 16.98	55
خامساً: الجناح المنصوص عليها في المادة 38 من القانون رقم 16.98	55
سادساً: الجناح المنصوص عليها في المادة 32 من القانون رقم 16.98	55
المطلب الثاني: المسؤولية الجنائية للأطباء على المساعدة الطبية على الإنجاب	57
الفقرة الأولى: الأحكام العامة المتعلقة بالمساعدة الطبية على الإنجاب	58

البند الأول: نطاق ممارسة المساعدة الطبية على الإنجاب.....	58
أولاً: المساعدة الطبية على الإنجاب: المفهوم والغاية.....	58
ثانياً: المساعدة الطبية على الإنجاب: الصور والشرعية.....	59
البند الثاني: شروط المساعدة الطبية على الإنجاب.....	62
أولاً: إجراء المساعدة على الإنجاب بين زوجين.....	62
ثانياً: اشتراط موافقة الزوجين على ذلك.....	63
ثالثاً: استخدام تقنية معترف بها من طرف السلطة الحكومية المختصة.....	64
رابعاً: انجاز عمليات المساعدة على الإنجاب في المراكز المعتمدة من طرف ممارسين معتمدين.....	64
الفقرة الثانية: المقتضيات الزجرية الواردة في مشروع القانون رقم 47.14.....	65
البند الأول: الجنايات المنصوص عليها في مشروع القانون رقم 47.14.....	65
أولاً: الجنايات المنصوص عليها في المادة 5 من مشروع القانون رقم 47.14.....	66
ثانياً: الجنايات المنصوص عليها في المادة 6 من مشروع القانون رقم 47.14.....	66
ثالثاً: الجنايات المنصوص عليها في المادة 7 من مشروع القانون رقم 47.14.....	67
البند الثاني: الجنايات المنصوص عليها في مشروع القانون رقم 47.14.....	68
أولاً: الجنايات المنصوص عليها في المادة 41 من مشروع القانون رقم 47.14.....	68
ثانياً: الجنايات المنصوص عليها في المادة 42 من مشروع القانون رقم 47.14.....	69
ثالثاً: الجنايات المنصوص عليها في المادة 43 من مشروع القانون رقم 47.14.....	70
المطلب الثالث: المسؤولية الجنائية عن أعمال الاستنساخ البشري.....	71
الفقرة الأولى: تعريف الاستنساخ البشري.....	72
الفقرة الثانية: موقف التشريعات من الاستنساخ البشري.....	73
البند الأول: الاستنساخ البشري في بعض القوانين المقارنة.....	74
البند الثاني: الاستنساخ البشري والقانون المغربي.....	76
خاتمة.....	78
■ تجريم الأخطاء الطبية غير العمدية في القانون المغربي.....	81
المبحث الأول: الإطار العام للمسؤولية الجنائية عن الخطأ الطبي غير العمدية.....	83
المطلب الأول: حدود المسؤولية الجنائية عن الخطأ الطبي غير العمدية.....	84

85	الفقرة الأولى: ماهية الخطأ الطبي
91	الفقرة الثانية: التكييف الجنائي للخطأ الطبي غير العمدي
92	أولاً: اتجاهات متباينة بخصوص تجريم الخطأ الطبي غير العمدي
94	ثانياً: حدود تجريم الخطأ الطبي غير العمدي
101	المطلب الثاني: الخطأ الطبي غير العمدي في القانون الجنائي المغربي
102	الفقرة الأولى: غياب تشريع جنائي طبي خاص
104	الفقرة الثانية: الجرائم الطبية غير العمدية في القانون الجنائي المغربي
106	أولاً: أركان الجريمة الطبية غير العمدية
109	ثانياً: صور الخطأ الجنائي الطبي غير العمدي

المبحث الثاني: إثبات الخطأ الجنائي الطبي غير العمدي وموقف القضاء

112	المغربي منه
113	المطلب الأول: إشكالية إثبات الخطأ الجنائي الطبي غير العمدي
114	الفقرة الأولى: تقارير الخبراء الأطباء وأثرها في الإثبات
122	المطلب الثاني: موقف القضاء المغربي من الخطأ الجنائي الطبي غير العمدي
123	الفقرة الأولى: صعوبة الحسم في مسائل طبية معقدة
128	الفقرة الثانية: ضرورة إبراز العلاقة السببية بين الخطأ والنتيجة
131	خاتمة

المحور الثاني

المسؤولية المدنية والإدارية للأطباء

135	■ المسؤولية المدنية للطبيب: الطبيعة والعناصر
135	مقدمة
137	المبحث الأول: طبيعة المسؤولية المدنية للطبيب
	المطلب الأول: الاتجاهات الفقهية المختلفة
137	في تحديد طبيعة المسؤولية المدنية للطبيب
138	الفقرة الأولى: الاتجاه القائل بأن مسؤولية الطبيب هي مسؤولية عقدية
139	البند الأول: ماهية العقد الطبي
141	البند الثاني: خصائص العقد الطبي

- الفقرة الثانية: الاتجاه القائل بأن مسؤولية الطبيب المدنية هي مسؤولية تقصيرية.....142
- البند الأول: قصور العقد الطبي عن تنظيم العلاقة القائمة بين الطبيب والمريض.....143
- البند الثاني: مصدر الالتزام في العلاقة بين المريض والطبيب هو القانون.....144
- المطلب الثاني: طبيعة مسؤولية الطبيب على ضوء العمل القضائي.....144
- الفقرة الأولى: بعض قرارات محكمة النقض التي تعتبر أن مسؤولية الطبيب هي مسؤولية عقدية.....145
- الفقرة الثانية: بعض القرارات التي تعتبر أن مسؤولية الطبيب هي مسؤولية تقصيرية...147
- المبحث الثاني: عناصر المسؤولية المدنية للطبيب.....149
- المطلب الأول: الخطأ.....150
- الفقرة الأولى: مفهوم الخطأ في قانون الالتزامات والعقود.....150
- الفقرة الثانية: مفهوم الخطأ الطبي.....151
- المطلب الثاني: الضرر.....152
- الفقرة الأولى: مفهوم الضرر في قانون الالتزامات والعقود.....153
- الفقرة الثانية: الضرر الناتج عن الخطأ الطبي.....153
- المطلب الثالث: العلاقة السببية بين الخطأ والضرر.....154
- خلاصة.....156
- مسؤولية المرفق العام الطبي على ضوء التوجهات الحديثة لمحكمة النقض.....159
- مبحث تمهيدي: مبادئ عامة في المسؤولية الإدارية.....160
- المطلب الأول: مفهوم المسؤولية الإدارية.....160
- أولاً: خضوع منازعات المسؤولية الإدارية لقواعد القانون الإداري.....161
- ثانياً: ازدواجية الأساس الذي تقوم عليه المسؤولية الإدارية.....161
- ثالثاً: المسؤولية الإدارية ذات طابع قضائي إنشائي.....161
- المطلب الثاني: القواعد القانونية المطبقة في منازعات المسؤولية الإدارية.....161
- المبحث الأول: الطبيعة القانونية لمسؤولية المرفق الطبي العام.....163
- المطلب الأول: تأسيس المسؤولية على فكرة العقد.....163
- المطلب الثاني: إقامة مسؤولية المرفق الطبي العام على أساس المسؤولية التقصيرية..165

المبحث الثاني: أسس ومركزات مسؤولية المرفق الطبي العام.....	167
المطلب الأول: المسؤولية الإدارية في المجال الطبي على أساس الخطأ.....	167
الفقرة الأولى: الخطأ الشخصي.....	168
أولاً: الخطأ المنفصل عن الوظيفة.....	168
ثانياً: الخطأ الجسيم.....	169
ثالثاً: التدليس أو نية الإضرار.....	170
الفقرة الثانية: الخطأ المرفقي أو المصلحي.....	171
أولاً: سوء أداء المرفق للخدمة.....	171
ثانياً: عدم أداء المرفق للخدمة.....	172
ثالثاً: بقاء المرفق في أداء الخدمة.....	172
المطلب الثاني: المسؤولية الإدارية في المجال الطبي بدون خطأ.....	176
الفقرة الأولى: نظرية المخاطر.....	176
الفقرة الثانية: مبدأ المساواة أمام التكاليف العامة ومبدأ التضامن الوطني.....	178
خاتمة.....	180

■ Droit à l'information des patients et responsabilité médicale.....	182
Introduction.....	182
Première partie : Le droit à l'information.....	183
Chapitre premier : L'obligation de renseigner et le consentement éclairé.....	183
Première section : Les acteurs de la communication.....	185
Première sous-section : Les personnes responsables de la délivrance de l'information.....	185
Sous-section 2 : La personne recevant l'information :.....	188
Deuxième section : L'information à divulguer.....	189
Sous-section 1 : L'aspect de l'information.....	189
Sous-section 2: Le contenu de l'information.....	191
Sous-section 3 : Les modalités de la divulgation de l'information.....	197

Paragraphe 1 : Les différentes modalités	196
Paragraphe 2 : La preuve de l'information	199
Deuxième Chapitre : les exceptions à l'obligation de renseigner.....	201
paragraphe 1 : La rétention d'information pour privilège thérapeutique.....	202
Paragraphe 2 : Le patient refuse de recevoir l'information	204
Paragraphe 3 : L'urgence :	204
Deuxième partie : La sanction du défaut d'information	206
Chapitre 1 La faute liée au défaut d'information	206
Section 1 Définition et Catégorisation de la faute	206
Sous-section 1: Définition de la faute	206
Sous-section 2 : Catégorisation de la faute	209
Section 2 : Spécificité de la faute.....	210
Sous section 1 : Le défaut d'information lié au professionnel de santé	210
Sous section 2 : Le défaut d'information lié à l'Etat	214
Paragraphe 1 Les risques individuels	214
Paragraphe 2 : Les risques collectifs	215
Chapitre 2 : La sanction de la faute : la perte de chance	216
Section I - Emergence de la notion de perte de chance	216
Sous-section 1 : Le concept de perte de chance :	217
Sous-section 2 : Le contenu de la notion de perte de chance	220
Section 2 - La perte de chance en matière de responsabilité médicale	221
Sous -section 1 : La faute technique à l'origine de la perte de chance	221
Sous-section 2 : La perte de chance née du défaut d'information.....	221
paragraphe 1 : La sanction du défaut d'information :	221
Sous-paragraphe 1 : Devant la juridiction pénale :	221
Sous-paragraphe 2 : Devant les juridictions : civile et administrative	222
Sous-paragraphe 3 : Devant la juridiction ordinaire :	223

Paragraphe 2 : L'indulgence des juges pour l'analyse de lien de causalité dans la perte de chance pour défaut d'information.....	223
Sous-paragraphe 1 : L'arrêt Quarez et l'arrêt perruche	223
Sous-paragraphe 2 : Le dispositif anti perruche et la CEDH.....	231
Conclusion	234
ملحق بأهم قرارات محكمة النقض في مجال المسؤولية القانونية للأطباء.....	237
فهرس المحتويات.....	335